برلمانيون من أجل القدس
Parliamentarians for Al Quds

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
تضامن • TADAMON

النواب الفلسطينيون
شرعية خلف القضبان
ورقة معلومات

www.asra-ps.com

النواب الفلسطينيون
شرعية خلف القضبان

ورقة معلومات

إعداد

قسم الإعلام والمعلومات

شباط 2020

+961 1 816 876
asratadamon@gmail.com

+905444466338
parliament.quds@gmail.com

5500

حالة اعتقال في
العام **2019**

مقدمة

واصلت سلطات الاحتلال خلال العام 2019م، سياسة الاستنزاف البشري من خلال الاعتقالات التي تمارسها بحق الشعب الفلسطيني، وخاصة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين.

ويستخدم الاحتلال حملات الاعتقال كسلاح وأداة من أدوات القمع التي يحارب بها الوجود الفلسطيني بهدف إخضاعه وتخويفه وإرغامه على التسليم بشرعية الاحتلال، وكذلك وسيلة من وسائل العقاب الجماعي لاستنزاف طاقاته وتحطيم إرادته.

الاعتقالات طالت كافة شرائح المجتمع الفلسطيني بما فيها الأطفال والنساء والمحررين، والمرضى والمعاقين، وكبار السن، والناشطين الحقوقيين، والإعلاميين، ونواب المجلس التشريعي وقادة الفصائل وغيرهم، وقد شهد العام 2019م، (5500) حالة اعتقال من مدن وقرى وأحياء الضفة الغربية والقدس المحتلتين، كذلك من قطاع غزة.

المجلس التشريعي الفلسطيني[1]

هو أحد مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ، وقد تم تأسيسه بناءً على إتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الاسرائيلي، وكذلك بناءً على اتفاقية إعلان المبادئ حيث على: إنشاء مجلس حكم ليملأ الفراغ الناتج عن انسحاب القوات الاسرائيلية من بعض المناطق الفلسطينية المحلتة، ويقوم بمهام البرلمان، حيث أنطيت به مسؤولية سن القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية.

132
نائباً في المجلس التشريعي

يتكون المجلس التشريعي من 132 نائباً يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب الحر من فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

1 دارسة لمؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، بعنوان : اعتقال نواب المجلس التشريعي الفلسطيني.

عقاباً عشوائياً متكرر دون توفر أي سند قانوني

إن اعتقال سلطات الاحتلال الاسرائيلي لأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني يعد «عقاباً عشوائياً متكرر»، ويأتي الاعتقال تحت بند الاعتقال الإداري، «دون توفر أي سند قانوني» وبذلك ينتهك الاحتلال الاسرائيلي حقوق البرلمانيين الفلسطينيين المعتقلين لديه، ويرفض الاحتلال الإسرائيلي تزويد أي جهة دولية أو غيرها من المؤسسات الحقوقية بمعلومات عن ظروف وملابسات اعتقال النواب الفلسطينيين.

يهدف الاحتلال الإسرائيلي من خلال سياساته باعتقال نواب المجلس التشريعي الفلسطيني إلى ملاحقة النشطاء السياسيين والمثقفين، لمنعهم من أداء دورهم الطبيعي في توعية المجتمع والعمل على تماسكة وتحضيره من أجل تحرره ونيل استقلاله ، وسياسات الاحتلال الاسرائيلي اتجاه نواب المجلس التشريعي الفلسطيني ليست حديثة، وإنما بدأت سنة 1996 في سلسلة من التضييقات على أعضاء المجلس التشريعي، وفي العام 2006، اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلي أكثر من ثلث نواب المجلس

التشريعي، وفي العام 2006 ، اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلي أكثر من ثلث نواب المجلس التشريعي.

ويتعمد الاحتلال استهداف النواب بشكل خاص رغم أنهم نواب منتخبون ويتمتعون بحصانة دبلوماسية، وغالباً ما يتم اعتقال النواب إدارياً دون تهمة أو مبرر، فيقضي النائب من 4 الى 6 أشهر في كل اعتقال ويتم الإفراج عنه ثم إعادة الاعتقال و تجديد الإداري، وهذا ما يحصل بشكل دائم مع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني د.عزيز دويك و نواب القدس وغيرهم، باستثناء نائبين محكومون أحكام عالية هما النائب مروان البرغوثي و النائب أحمد سعدات.

+1/3

اعتقال أكثر من ثلث نواب المجلس التشريعي

6/4

أشهر في كل اعتقال ويتم الإفراج عنه ثم إعادة الاعتقال و تجديد الإداري

7

حالات اعتقال للنواب خلال عام 2019

واصل الاحتلال خلال العام 2019 استهداف النواب بالاعتقالات والاستدعاءات واقتحام منازلهم وتفتيشها وتوجيه تهديدات لهم، ورغم ذلك يعتبر عام 2019م من أقل الأعوام التي تعرض فيها نواب المجلس التشريعي الفلسطيني للاعتقال منذ أن بدأ الاحتلال حملته الشرسة ضد النواب المنتخبين عام 2007م.

وخلال العام 2019 تم رصد 7 حالات اعتقال للنواب إضافة إلى التحقيق مع نائب على حاجز عسكري وإطلاق سراحه بعد ساعات، نضع بين يديكم تعريفاً مختصراً بكل واحد من النواب الذين تم اعتقالهم خلال العام 2019:

النائب محمد أبو طير[1]

أعادت قوات الاحتلال اعتقال النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني الشيخ «محمد محمود أبو طير» (67 عاماً) بعد اقتحام منزله بمدينة البيرة، حيث يقيم هناك منذ إبعاده عن القدس قبل 9 سنوات، علماً بأنه أمضى ما يزيد عن 35 عاماً من عمره متنقلاً بين سجون الاحتلال، وأبعد عن مسقط رأسه بمدينة القدس إلى مدينة رام الله بقرار وزير داخلية الاحتلال عام 2010م، وسحب الإقامة «الهوية»، وقد صدر بحقه قرار اعتقال إداري لمدة 4 شهور، وقبل أن تنتهي بيومين جددت له الإداري للمرة الثانية لثلاثة شهور أخرى، وأطلق سراحه بعد أن أمضى 7 شهور في الاعتقال الإداري.

1 تقرير أوضاع الأسرى خلال2019، مركز أسرى فلسطين للدراسات، المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى «تضامن»

النائب
حسن يوسف

أعاد الاحتلال اعتقال النائب «حسن يوسف خليل» (63 عاماً) من رام الله، بعد اقتحام منزله، ولم يمض على إطلاق سراحه من آخر اعتقال سوى 5 شهور فقط، وصدر بحقه قرار اعتقال اداري، لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، وقبل أن تنتهي بأيام جدد له الإداري لمرة ثانية.

النائب «يوسف» أمضى أكثر من ثلث عمره خلف القضبان، حيث اعتقل العديد من المرات وبلغ مجموع ما أمضاه داخل السجون 20 عام، جزء كبير منها في الاعتقال الإداري المتجدد، رغم أنه يعاني من عدة أمراض مزمنة كالضغط والسكري، ويحتاج لعناية طبية مستمرة لا تتوفر داخل سجون الاحتلال.

النائب
عزام سلهب

أعاد الاحتلال اعتقال النائب في المجلس التشريعي «عزام نعمان سلهب» (63 عاماً) من الخليل، بعد اقتحام منزله وتحطيم محتوياته بحجة التفتيش، علماً بأنه أسير محرر كان اعتقل 6 مرات لدى الاحتلال، أمضى خلالها ما يزيد عن 8 سنوات، وأصدر بحقه قرار اعتقال إداري لمدة 4 شهور، وتم التجديد له لمرة ثانية.

النائبة
خالدة جرار

أعادت قوات الاحتلال اعتقال النائبة والأسيرة المحررة «خالدة كنعان جرار» (54 عاماً) بعد اقتحام منزلها في البيرة وتفتيشه وتحطيم محتوياته، ولم يمض على إطلاق سراحها سوى 8 شهور فقط من آخر اعتقال.

النائب «جرار» كانت اعتقلت سابقاً مرتين الأولى في نيسان من العام 2015م ، وأمضت خلاله 14 شهراً، وأطلقت سلطات الاحتلال سراحها في يونيو 2016م، ثم أعيد اعتقالها مرة أخرى في يوليو 2017م، ووجهت لها تهمة التحريض وأمضت 20 شهراً في الاعتقال الإداري قبل الإفراج عنها في فبراير من العام 2019م وأعيد اعتقالها في نفس العام.

النائب
إبراهيم دحبور

أعادت سلطات الاحتلال اعتقال عضو المجلس التشريعي الفلسطيني النائب «محمد جمال نعمان النتشة» (61 عاماً) من مدينة الخليل بعد اقتحام منزله وتفتيشه، وهو أسير سابق كان اعتقل عدة مرات أمضى خلالها ما يقارب من 20 عاماً، علماً بأنه أصيب خلال سنوات اعتقاله بعدة أمراض، نتيجة اعتقالاته المتكررة ، منها أزمة صدرية حادّة، ومشاكل صحية في الكلى.

النائب
محمد النتشة

أعاد اعتقال النائب في المجلس التشريعي «إبراهيم محمد دحبور» 54 عاماً، بعد اقتحام منزله في مدينة جنين، ولم يمض على تحرره سوى أقل من عام، بعد أن أمضى 12 شهراً في الاعتقال الإداري المتجدد، وقد أطلق الاحتلال سراحه بعد اعتقال لمدة ثلاثة أسابيع من التحقيق في مركز الجلمة.

النائب
حاتم قفيشة

احتجزت قوات الاحتلال النائب في المجلس التشريعي «حاتم رباح قفيشة» (59 عاماً) على حاجز «الكونتينر»، وأطلقت سراحه بعد التحقيق معه، كذلك اقتحمت منزله في منطقة وادي الهرية بمدينة الخليل، وسلّمته استدعاءً لمقابلة مخابرات الاحتلال في تجمع مستوطنات «عتصيون».

والنائب «حاتم قفيشه» أمضى ما يزيد عن 12 عاماً في سجون الاحتلال على عدة فترات اعتقال، معظمها في الاعتقال الإداري، ويعاني ظروفاً صحية متردية ومصاب بعدة أمراض منها ارتفاع في ضغط الدم، ومرض السكر المزمن.

النائب
نزار رمضان

كذلك اقتحمت قوة كبيرة من جيش الاحتلال يرافقها ضابط مخابرات منزل النائب عن محافظة الخليل «نزار رمضان» (60 عاماً) وقامت بتفتيشه والتحقيق معه وعدد من أفراد أسرته ميدانياً، **وهددوه بالاعتقال** في حال شارك في أي فعاليات ضد الاحتلال وخاصة في انطلاقة حماس.

برلمانيون من أجل القدس
Parliamentarians for Al Quds

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
تضامن • TADAMON

www.asra-ps.com